

ق - 032 / (01/09) / 03 - ع (0745)



قمة التضامن مع الشعب الفلسطيني في غزة

إعلان الكويت

الارتقاء بمستوى معيشة المواطن العربي

الصادر عن

القمة العربية الاقتصادية والتنمية والاجتماعية

الكويت: 20 يناير/كانون الثاني 2009

إعلان الكويت

الارتقاء بمستوى معيشة المواطن العربي
الصادر عن
القمة العربية الاقتصادية والتنمية والاجتماعية
دولة الكويت - 20 يناير/ كانون الثاني 2009

نحن قادة الدول العربية المجتمعين في مؤتمر القمة العربية الاقتصادية والتنمية والاجتماعية بدولة الكويت يومي 22 و23 محرم 1430 الموافق 19 و20 يناير (كانون الثاني) 2009، نؤكد على الصلات الوثيقة والأهداف المشتركة التي تربط الوطن العربي، والعمل على توطيدها وتدعيمها وتوجيهها إلى ما فيه تنمية المجتمعات العربية قاطبة، وإصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها، من منطلق فكر اقتصادي تنموي عربي عصري وجديد، التزاما بما ورد في ميثاق جامعة الدول العربية، وما أبرم في إطار الجامعة من اتفاقات ومواثيق وما اعتمد من استراتيجيات.

وإذ نشيد بالمبادرة الكويتية - المصرية التي أكدت على العلاقة بين الأمن والسلم الاجتماعي العربي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي تم تفعيلها بصدور قرار قمة الرياض 2007 وقمة دمشق 2008 بعقد قمة تُخصص لدفع عملية التنمية في العالم العربي.

فقد تم اتخاذ القرارات اللازمة التي تضمن الارتقاء بمستوى معيشة المواطن العربي، وإعطاء الأولوية للاستثمارات العربية المشتركة، وإفساح المجال للمزيد من الفرص للقطاع الخاص والمجتمع المدني للمشاركة في عملية النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك في تدعيم مشروعات البنية الأساسية، وتنمية قطاعات الإنتاج، والتجارة، والخدمات، والمشروعات الاجتماعية، وحماية البيئة بالإضافة إلى مشروعات الربط الكهربائي ومخطط الربط البري العربي وبرامج الأمن المائي والغذائي، بهدف تحقيق التكامل الاقتصادي العربي. وتأكيداً منا لاعتبار التنمية الاجتماعية بكافة عناصرها وعلى رأسها التعليم والتنمية البشرية عاملان أساسيان في تحقيق أهداف التنمية الشاملة.

وإذ نراقب التقدم الذي حققته العديد من الدول العربية في معدلات التنمية البشرية، وعلى الأخص في مجالات التعليم، وتحسين الخدمات الصحية، ومكافحة الفقر والأمية. وإذ نتابع التقدم في مجال التنمية الاقتصادية، وخاصة في إنجاز منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وما حققته التجمعات الاقتصادية الإقليمية العربية، والتقدم في جهود التعاون مع الدول والتجمعات الدولية.

وبالرغم من الإنجازات المحققة، فلا يزال الوطن العربي يواجه تحديات محلية ودولية تمس أمن وسلامة واستقلال دوله وسلمه الاجتماعي، ومنها على المستوى المحلي الفقر والبطالة وتواضع مستوى المعيشة، وتدني معدلات التجارة والاستثمارات البينية، وهجرة الأموال والكفاءات العربية إلى الخارج، وضعف البنية التحتية ومستوى التعليم، وعدم مواكبة المخرجات التعليمية لمتطلبات التنمية والمنافسة العالمية، علاوة على مشكلات الأمن الغذائي والمائي، والتغير المناخي، والطاقة، وعدم الاستخدام الأمثل للموارد، وعلى المستوى الدولي ونظراً لضخامة حجم الأزمة المالية العالمية وتشعباتها واضطراب الأسواق المالية العالمية، وخطر الركود والانكماش الاقتصادي، وتأثيراته السلبية على عملية التنمية فقد تداعت العديد من الدول والتكتلات الاقتصادية والمؤسسات المالية الدولية لإيجاد الحلول المناسبة لها والحد من تفاقم أضرارها، بما في ذلك الجهود التي بذلت من جانب الدول العربية.

وانطلاقاً مما سبق نعلن اتفاقنا على ما يلي:-

التكامل الاقتصادي والاجتماعي العربي: مضاعفة الجهود لتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي العربي، باعتباره هدفاً أساسياً تسعى لتحقيقه كافة الدول العربية، وركيزة أساسية لدفع العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك، لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية، بما يحقق تطلعات الشعوب العربية، ويجعلها أكثر قدرة على الاندماج في الاقتصاد العالمي، والتعامل مع التجمعات السياسية والاقتصادية الدولية.

الأزمة المالية العالمية: إتباع سياسات نقدية ومالية تعزز قدرة الدول العربية على مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية والمشاركة الفاعلة في الجهود الدولية لضمان الاستقرار المالي العالمي، وتفعيل دور المؤسسات المالية العربية لزيادة الاستثمارات العربية البينية ودعم الاقتصاد الحقيقي للدول العربية.

الاستثمار: التوجيه بتشجيع الاستثمارات العربية البينية، وتوفير المناخ الملائم والحماية اللازمة لها، وتسهيل حركة رؤوس الأموال العربية بين أقطار الوطن العربي، وتوسيع نطاق وآليات تنفيذ الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية.

التمويل والمؤسسات المالية: التوجيه بتعزيز دور الصناديق والمؤسسات المالية العربية المشتركة والوطنية، وتطوير مواردها، وتسهيل شروط منح قروضها، وتطوير آلياتها ونوافذها لتمويل مشروعات البنية الأساسية لتمكين من المساهمة في تمويل مشاريع التكامل الاقتصادي العربي بالاشتراك مع القطاع الخاص، وتوفير التسهيلات الائتمانية للمشاريع

المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بما يسهم في مواجهة التحديات الاجتماعية.

الإحصاء: توفير البيانات والمؤشرات الإحصائية الدقيقة، الضرورية لعمليات التخطيط ورسم السياسات واتخاذ القرارات المناسبة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتطوير وتعزيز قدرات أجهزتها الإحصائية.

القطاع الخاص: توفير المقومات الاقتصادية والبيئة القانونية الملائمة لعمل القطاع الخاص، وإزالة العقبات التي تحد من ممارسة دوره الفاعل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، وتعزيز دوره في بناء التكامل الاقتصادي والاجتماعي العربي، وتسهيل انتقال الأفراد، خاصة رجال الأعمال، وإزالة أية عقبات تعترض انتقال رأس المال العربي بين الدول العربية.

التنمية البشرية: العمل على رفع القدرات البشرية للمواطن العربي، ضمن جهود بلوغ الأهداف التنموية للألفية عام 2015، ومجموعة الأهداف المنفق عليها دولياً للحد من الفقر، وتوسيع نطاق تمكين المرأة والشباب وتوسيع فرص العمل أمامهم، والنهوض بالصحة والتعليم، وزيادة الدخل الحقيقية.

التعليم والبحث العلمي: تطوير التربية والتعليم لمواكبة التطورات المتسارعة في العلم والتقنية، والارتقاء بالمؤسسات التعليمية، وتأهيلها بما يكفل أداء رسالتها بكفاءة وفاعلية واقتدار. ودعم تنفيذ خطة تطوير التعليم والبحث العلمي المعتمدة من قمتي الخرطوم 2006 ودمشق 2008، والاهتمام بالبحث العلمي ودعم ميزانيته، وتيسير الوصول إلى المعرفة، وتوثيق الصلة بين مراكز البحوث العربية، وتوطين التقنية الحديثة، وتشجيع ورعاية الباحثين والعلماء والاستفادة منهم.

الخدمات الصحية: تحقيق التوسع في مشروعات الرعاية الصحية الأساسية في الدول العربية، وتفعيل دور المؤسسات الصحية العربية المشتركة، لرفع مستوى الخدمات الصحية، وتقديمها بصورة ملائمة للمواطن العربي، وإيلاء العناية بالأمراض غير المعدية وعلى نحو خاص مكافحة داء السكري، والاهتمام بإنتاج الدواء والمواد الفعالة، وتيسير إجراءات تسجيلها، بما يحقق الأمن الدوائي العربي.

الحد من البطالة: رفع قدرات العنصر البشري باعتباره الثروة الأساسية، ورفع مستوى التعليم، وربطه باحتياجات التنمية، ودعم برامج التأهيل والتدريب والتشغيل للعمالة، بما يحد من البطالة في الاقتصادات العربية، ورفع كفاءة وإنتاجية القوى العاملة العربية لتفي بمتطلبات

أسواق العمل العربية، وتوفير مزيد من فرص العمل في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

المــــرأة: تمكين المرأة والارتقاء بأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، وتعزيز دورها في الحياة العامة، تحقيقاً لمبدأ المساواة وتأكيداً لمبادئ العدل والإنصاف في المجتمع.

الشــــباب: التوجيه بوضع الإمكانيات اللازمة للنهوض بالشباب العربي وتمكينه وتنقيفه، ليصبح مؤهلاً لاستكمال مسيرة التنمية، وتفعيل مشاركته في مشاريع التنمية.

الهجرة: ضمان حقوق المهاجرين، والاهتمام بالكفاءات العربية المهاجرة خارج الوطن العربي، وتقوية صلتها بالوطن الأم، والعمل على توفير بيئة مناسبة لتوطين وإنتاج المعرفة بما يعزز الاستفادة من هذه الكفاءات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدول العربية.

الإســــكان: الاهتمام بالإسكان في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية، وتعزيز ودعم الشراكة بين الحكومات والقطاع الخاص ومؤسسات التمويل في إطار برنامج شامل للاستثمار العقاري في المنطقة العربية، ومن ذلك توفير السكن الاجتماعي منخفض التكاليف لذوي الدخل المحدود.

التنمية الزراعية والأمن الغذائي: العمل على زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين معدلاته، وتشجيع الاستثمار في التنمية الزراعية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتوفير المناخ الاستثماري الملائم لذلك، وسرعة تنفيذ استراتيجية التنمية الزراعية التي أقرتها قمة الرياض 2007، للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي باعتبارهما من أولويات الأمن القومي العربي.

التنمية الصناعية: تحقيق التكامل والتنسيق، وتنويع الإنتاج الصناعي، وتدعيم قاعدته الإنتاجية والإسراع في تنفيذ إستراتيجية التنمية الصناعية التي تم إقرارها بقمة الجزائر عام 2005.

التجــــارة: التوجيه بالعمل الفوري على إزالة العقبات التي لازالت تعترض التطبيق الكامل لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قبل نهاية 2010، تمهيداً لإقامة الاتحاد الجمركي العربي في موعد مستهدف عام 2015، كخطوة أساسية للوصول إلى تحقيق السوق العربية المشتركة في أفق زمني مستهدف عام 2020.

تجارة الخدمات: تسريع تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية، نظراً للدور المهم الذي يلعبه هذا القطاع في التنمية الاقتصادية.

الاتصالات وتقنية المعلومات: تحرير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، تعزيزاً للقدرة التنافسية لشركات الاتصالات وتقنية المعلومات العربية، وتنمية الأطر التشريعية التي تغطي جوانب هذا القطاع، وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار فيه.

الملكية الفكرية: وضع استراتيجيات وطنية لحماية الملكية الفكرية وتطوير تشريعاتها، وبما يتوافق أيضاً مع الالتزامات الدولية، وتعزيز نظم حماية الملكية الفكرية لضمان التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمع.

السياحة: أن تركز سياسات التنمية السياحية العربية على الاستثمار الأمثل لما يمتلكه الوطن العربي من مقومات سياحية ومنها الثروات الطبيعية والثقافية والتاريخية، وذلك من خلال توفير البنية الأساسية اللازمة المشجعة على السياحة والاستثمار، مع مراعاة معايير التنمية السياحية المستدامة، وتطوير المشروعات السياحية باعتبارها إحدى وسائل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية.

الطاقة: تعزيز التعاون العربي في مجال الطاقة، لا سيما تحسين كفاءتها، وترشيد استخدامها، كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة. وتعزيز شبكات الربط الكهربائي العربي القائمة وتقويتها، وإنشاء سوق عربية للطاقة الكهربائية. وكذلك تعزيز شبكات الغاز الطبيعي وتوسيعها، وزيادة مشاركة القطاع الخاص في استثماراتها وإدارتها. وتوسيع استخدام تقنيات الطاقة المتجددة، والطاقة النووية للأغراض السلمية في عمليات الإنتاج.

النقل: تحقيق ربط شبكات النقل البري والبحري والجوى فيما بين الدول العربية، باعتبارها شرايين أساسية لحركة التجارة والسياحة والاستثمار والعمالة داخل المنطقة العربية، مع ربطها مع محيطها الإقليمي، والسعي لرفع مستوى تنافسية مرافق النقل العربية، من خلال التوجه إلى سياسات تحرير خدمات النقل فيما بين الدول العربية وعلى الأخص في تنفيذ برنامج فتح الأجواء بينها، وكذلك من خلال تطوير الأطر التنظيمية، بهدف جذب حصة أكبر من حركة النقل العالمية، مستفيدين من الموقع الجغرافي المتميز للمنطقة العربية.

البيئة: التوجيه باتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية، والاستخدام الأمثل لها لتحقيق التنمية المستدامة، واعتبار ذلك ركناً أساسياً في جميع

المجالات التنموية الاقتصادية والاجتماعية، لتحسين نوعية حياة المواطن، والعمل على الحد من أثر التغيرات المناخية وتداعياتها على المجتمعات العربية.

الأمن المائي: وضع إستراتيجية عربية لتحقيق الأمن المائي العربي، والتحرك على المستويين الوطني والعربي لمواجهة العجز المائي، باعتبار ندرة المياه إحدى التحديات الكبرى.

المجتمع المدني: التأكيد على أهمية دور المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير التسهيلات لتشجيع قيام مؤسسات المجتمع المدني بهذا الدور، وتعزيز التعاون بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني.

العلاقات العربية الدولية: تعزيز التعاون العربي الدولي، وتعزيز دور الدول العربية في المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية.

البناء المؤسسي: تعزيز وتدعيم جامعة الدول العربية ومؤسساتها، من أجل القيام بالمهام المنوطة بها لتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي العربي، وتمكينها من متابعة تنفيذ القرارات التي تصدر عن القمم العربية والمجالس الوزارية للجامعة.

وفي ختام أعمالنا..

نحن قادة الدول العربية قررنا الموافقة على برنامج العمل الصادر عن قمة الكويت ، ونؤكد تصميمنا على تنفيذ ما ورد في هذا الإعلان وملاحقه.

ونتوجه بالشكر إلى دولة الكويت حكومة وشعباً، وإلى صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت على استضافة المؤتمر، وإدارته الحكيمة لجلساته، كما نعرب عن اعتزازنا بالجهود المتصلة والمشاورات المكثفة التي قامت بها جامعة الدول العربية وأجهزتها، للتحضير وتوفير عوامل نجاح هذه القمة.



موجز عن إعلان الكويت

نحن قادة الدول العربية المجتمعين في مؤتمر القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية بدولة الكويت يومي 22 و 23 محرم 1430هـ الموافق 19 و 20 يناير/ كانون الثاني 2009م، نؤكد على الصلات الوثيقة والأهداف المشتركة التي تربط الوطن العربي، والعمل على توطيدها وتدعيمها وتوجيهها إلى ما فيه تنمية المجتمعات العربية قاطبة، وإصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها، من منطلق فكر اقتصادي وتنموي عربي عصري وجديد، التزاماً مع ما ورد في ميثاق جامعة الدول العربية، وما أبرم في إطار الجامعة من اتفاقات ومواثيق وما اعتمد من استراتيجيات.

وإذ نشيد بالمبادرة الكويتية - المصرية التي أكدت على العلاقة بين الأمن والسلم الاجتماعي العربي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي تم تفعيلها بصدور قراري قمة الرياض 2007 وقمة دمشق 2008 بعقد قمة تُخصص لدفع عملية التنمية في العالم العربي.

فقد تم اتخاذ القرارات اللازمة التي تضمن الارتقاء بمستوى معيشة المواطن العربي، وإعطاء الأولوية للاستثمارات العربية المشتركة، وإفساح المجال للقطاع الخاص والمجتمع المدني للمشاركة

في عملية النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك في تدعيم مشروعات البنية الأساسية وتنمية قطاعات الإنتاج، والتجارة والخدمات، والمشروعات الاجتماعية، والإصلاح البيئي بالإضافة إلى مشروعات الربط الكهربائي ومخطط الربط البري العربي وبرامج الأمن المائي والغذائي بهدف تحقيق التكامل العربي.

وتأكيداً منا لاعتبار التنمية الاجتماعية بكافة عناصرها وعلى رأسها التعليم عاملاً أساسياً في تحقيق أهداف التنمية الشاملة.

وإذ نراقب التقدم الذي حققته العديد من الدول العربية في معدلات التنمية البشرية، وعلى الأخص في مجال التعليم وتحسين الخدمات الصحية ومكافحة الفقر والأمية، وإذ نتابع التقدم في التنمية الاقتصادية وخاصة في انجاز منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وما حققته التجمعات الاقتصادية والإقليمية العربية، والتقدم في جهود التعاون مع الدول والتجمعات الدولية.

ونظراً لما للأزمة المالية العالمية من تداعيات وتشعبات فقد تداعت العديد من الدول والتكتلات الاقتصادية والمؤسسات المالية والدولية لإيجاد الحلول المناسبة لها والحد من تفاقم أضرارها مما يتوجب علينا إتباع سياسات نقدية ومالية تعزز قدرة الدول العربية على مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية والمشاركة الفعالة في الجهود

الدولية لضمان الاستقرار المالي العالمي، وتفعيل دور المؤسسات المالية العربية لزيادة الاستثمارات العربية البينية ودعم الاقتصاد الحقيقي للدول العربية.

أشاد القادة بالمبادرة التنموية الرائدة والتي أعلن عنها حضرة صاحب السمو والتي أعلن عنها في القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية والتي تهدف إلى توفير الموارد المالية اللازمة لدعم الأعمال الصغيرة والمتوسطة برأسمال قدره ملياري دولار.

كما أشاد القادة بمساهمة دولة الكويت برأسمال هذه المبادرة والبالغ خمسمائة مليون دولار.

كما تقرر انتظام عقد اجتماعات القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية بشكل دوري كل عامين.

وتحقيقاً لآلية المتابعة في تنفيذ قرارات القمة وبرنامج العمل وما ورد في الإعلان يكلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية بمتابعة ذلك وتقديم تقارير متابعة حول التقدم المحرز في التنفيذ بشكل دوري إلى القمم العربية.

ق-032/(01/09)/04- و (0746)



قمة التضامن مع الشعب الفلسطيني في غزة

برنامج العمل

الصادر عن القمة العربية الاقتصادية
والتنموية والاجتماعية



القمة العربية الاقتصادية والتنمية والاجتماعية

قمة التضامن مع الشعب الفلسطيني في غزة

برنامج العمل الصادر عن القمة العربية الاقتصادية والتنمية والاجتماعية

الكويت: 20 يناير / كانون الثاني 2009

يمثل برنامج العمل خطوات تنفيذية لإعلان الكويت، وخريطة طريق مستقبلية موجهة للدول العربية، من أجل بلوغ الغايات والأهداف التي تبناها قادة الدول العربية المجتمعون في مؤتمر القمة الاقتصادية والتنمية والاجتماعية بالكويت يومي 22-23 محرم 1430 الموافق 19-20 يناير (كانون الثاني) 2009، والتي ترمي إلى تحقيق الازدهار الاقتصادي والارتقاء الاجتماعي والتنمية المستدامة لجميع الدول العربية، ويقوم القطاع الخاص بدور رئيسي داعم في تنفيذ هذا البرنامج التنموي للوطن العربي، ويكلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمتابعة التنفيذ.

الأزمة المالية العالمية:

- ▣ استمرار مساندة المؤسسات المالية والمصرفية الوطنية لتحقيق الاستقرار في القطاع المالي للدول الأعضاء .
- ▣ تعزيز الجهود الرقابية والإشرافية على النظام المالي والمصرفي والتنسيق فيما بين الجهات الرقابية، وتطوير القوانين واللوائح المنظمة لمؤسسات القطاع المصرفي والمالي مع توفير الرقابة والإشراف الضروريين عليهما، وزيادة التعاون والتنسيق بين القطاعات المالية في الدول الأعضاء.
- ▣ تعزيز دور المؤسسات المالية العربية في التنسيق بين السياسات المالية للدول العربية الأعضاء.

التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي:

إن تحقيق الأمن الغذائي العربي يتطلب:

- ▣ تشجيع الاستثمار في مشروعات إنتاج السلع الغذائية، لاسيما الحبوب، وعلى نحو خاص في الدول العربية "ذات المزايا النسبية والتنافسية" في الإنتاج الزراعي، والمشروعات المرتبطة بها.

- ▣ تطوير السياسات الزراعية والغذائية للأقطار العربية، والتنسيق فيما بينها على نحو يعزز التنمية الزراعية والتكامل الاقتصادي العربي.
- ▣ تعزيز البحوث الزراعية والهندسة الحيوية للوصول لنوعيات وفيرة المحصول، وتوفير الموارد اللازمة لذلك، وتوثيق الصلة بين مؤسسات البحوث العربية، وربطها بالمؤسسات البحثية العالمية.

تنمية القدرات البشرية:

إن تنمية القدرات البشرية تتطلب:

- ▣ بناء مجتمع عالي الإنتاجية بما في ذلك تمكين المرأة، قادر على تحقيق الرخاء للمواطنين، والمنافسة على المستوى الدولي، متسلح بالعلم والتقنية الحديثة.
- ▣ النهوض بالمهارات الإدارية والمهنية للعاملين على المستويين الحكومي والأهلي، ورفع القدرات العربية في مجال التخطيط الإستراتيجي، واكتساب القدرة التنافسية محلياً وعربياً ودولياً لمنشأتهم.
- ▣ تطوير إدارة المنشآت العربية وفقاً لأحدث الأساليب العظمية.

التنمية الصناعية:

إن تطوير القطاع الصناعي العربي يتطلب:-

- ▣ اتخاذ الإجراءات اللازمة لتهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمارات العربية للتنمية الصناعية .
- ▣ تشجيع القطاع الخاص على التوسع في المشروعات الصناعية المشتركة، والاستفادة من تنوع المزايا النسبية بين الدول العربية.
- ▣ تطوير برامج التدريب والتأهيل للكوادر العاملة في مجالات الصناعة بشقيها الإداري والفني.

الطاقة:

- من أجل تحقيق مستويات أفضل من المعيشة لمواطني الدول العربية، ولتلبية الطلب المتزايد على الطاقة بمختلف صورها، يتعين اتخاذ ما يلي:
- ▣ استكمال مشروعات الربط الكهربائي العربي.
- ▣ توسيع شبكات الغاز الطبيعي.
- ▣ تنمية استخدام مصادر الطاقة المتاحة ومنها: الطاقة المتجددة، الطاقة النووية للأغراض السلمية.
- ▣ كفاءة استخدام الطاقة في الإنتاج والاستهلاك.

- تنمية استخدام الطاقة الشمسية ودعم البحوث اللازمة لتطويرها.
- وضع الإطار التشريعي لإنشاء السوق العربية للطاقة الكهربائية.

النقل:

- يقتضي تحقيق أهداف استكمال وتقوية الربط بين شبكات النقل العربية ما يلي:
- إعداد مخططات عامة لربط الدول العربية بمحاور رئيسية من الطرق والسكك الحديدية استناداً إلى دراسات فنية.
- استكمال البنية الأساسية لشبكات الربط البري بالطرق والسكك الحديدية، وتوحيد مواصفاتها الفنية.
- تنفيذ اتفاقية تحرير النقل الجوي بين الدول العربية، وبرنامج فتح الأجواء العربية.
- تطوير الموانئ والمطارات، وكافة مرافق النقل العربية، لزيادة قدرتها التنافسية.
- وضع آليات لتمويل مشروعات الربط على أسس تجارية بمشاركة القطاع الخاص ومؤسسات وصناديق التمويل العربية والإقليمية.

الأمن المائي:

- إن مواجهة التحديات المائية وتعزيز الأمن المائي العربي تتطلب:
- تطوير المصادر التقليدية وغير التقليدية للمياه والمحافظة عليها، وإعادة تدوير المياه بما في ذلك تنقية مياه الصرف الصحي كمصدر للري التكميلي، وتنفيذ مشاريع السدود والتخزين لرفع كفاءة تليبتها للاحتياجات المختلفة.
- إجراء البحوث اللازمة لتخفيض كلفة تحلية مياه البحر وجعلها أكثر اقتصادية.
- ترشيد استخدام المياه لمختلف الأغراض وتحسين كفاءة توزيعها.
- تشجيع إدخال تقنيات الري المتطورة، وتوفير القروض الميسرة للمزارعين لتشجيعهم على ذلك.
- تقديم العون الفني للدول العربية لدعم مشاريع تطوير وإدارة المياه.

التجارة:

- تحقيق أهداف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ورفع حجم التجارة البينية العربية، يتطلب اتخاذ الإجراءات اللازمة التالية:
- الإسراع في تحقيق التكامل الإنتاجي، وزيادة القدرة التنافسية للسلع العربية في الأسواق العربية والدولية.
- إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية على حركة السلع العربية البينية.

- زيادة كفاءة التجارة العربية البينية.
- إعداد مواصفات موحدة للسلع العربية تتوافق مع المواصفات الدولية.
- استكمال المفاوضات الجارية في مجال تحرير تجارة الخدمات، وحث كافة الدول على المشاركة الفاعلة فيها.

ويتم ذلك من خلال:

خطة قصيرة الأجل لاستكمال بناء منطقة التجارة الحرة العربية (2009 - 2010)

- 1- إزالة العقبات التي تواجه تطبيقها.
- 2- بناء القدرات للدول العربية الأقل نمواً.
- 3- تكثيف متابعة تطبيق المنطقة.
- 4- استكمال البنية المؤسسية للمنطقة.

الاتحاد الجمركي العربي:

التحرك نحو إقامة الاتحاد الجمركي العربي خلال الفترة 2010-2015 بتنفيذ البرامج التالية:

- أولاً: برامج الإعداد والتحضير لإقامة الاتحاد الجمركي.
- ثانياً: البرامج الأساسية لبناء الاتحاد الجمركي العربي.
- ثالثاً: برامج البناء المؤسسي للاتحاد الجمركي وآليات عمله.
- رابعاً: برامج داعمة لإقامة الاتحاد الجمركي.

الاستثمار:

لجعل السوق العربية أكثر جذبا للاستثمارات العربية يتطلب:

- قيام الدول العربية بتهيئة المناخ الاستثماري.
- تعزيز الاستفادة من الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية.
- تشجيع الاستثمار الخاص في المجالات الزراعية والصناعية، وفي البنية الأساسية.
- تعزيز دور محكمة الاستثمار العربية.

التمويل والمؤسسات المالية:

- أن تضطلع المؤسسات المالية بدور رئيس في تعزيز إمكانات الدول العربية في مجالات:
- تهيئة مناخ الاستثمار المناسب.
- تطوير نظم الدفع والتسوية، على أن تتم تلك العملية بقدر من التجانس والتنسيق، وتسهيل عملية الاندماج التدريجي.

- التحرك نحو تسوية المدفوعات إقليمياً، بما يسهل عملية المقاصة البنينة بقصر اللجوء إلى المراكز المالية العالمية فيما يتعلق بالفروق الصافية، بما يمهد الطريق لتسوية التعاملات البنينة التجارية بالعملات المحلية.
- تفعيل آليات تمويل مشروعات القطاع الخاص وتشجيعه على إنشاء آليات تمويلية أخرى.

الاتصالات وتقنية المعلومات:

- يتطلب توسيع سوق الاتصالات وتقنية المعلومات في الوطن العربي اتخاذ ما يلي:
- تفعيل الإستراتيجية العربية لتقنية المعلومات والاتصالات.
- دعم مجال الاتصالات، وتطويره ذاتياً، والنهوض بالقدرات التقنية والإلكترونية، للأقطار العربية.
- دعم اقتصاد المعرفة ومجتمع المعلومات، بما في ذلك من دعم مراكز البحوث العربية.
- توظيف مخرجات قطاع المعلومات والاتصالات لخدمة التنمية العربية الشاملة.
- إنشاء "حاضنات" للبحث والتطوير في الجامعات والمعاهد ومراكز البحوث العربية، لتشجيع الباحثين والعلماء والمفكرين على استثمار أفكارهم عملياً.
- تمكين المنشآت المتوسطة والصغيرة من استيعاب التقدم التقني.

التعليم والبحث العلمي:

- التعليم بوصفه إماماً لشخصية الإنسان واستثماراً في بناء القدرات البشرية، وأساساً لنهضة المجتمع والتنمية البشرية المستدامة يتطلب إتباع السياسات التي تحقق:
- وضع تطوير التربية والتعليم على رأس أولويات الدول العربية.
- تنفيذ "خطة تطوير التعليم في الوطن العربي وآليات تنفيذها" التي اعتمدها قمة دمشق 2008.
- تكثيف الجهود من أجل القضاء على الأمية في الوطن العربي.
- الربط بين مخرجات التعليم واحتياجات التنمية المستدامة وسوق العمل.
- التنسيق بين البلدان العربية من أجل تسهيل الاعتراف بالمؤهلات العلمية.
- توطين المعرفة والتقنيات الحديثة.
- بناء مجتمع المعرفة، وتطوير الطاقات البشرية القادرة على المنافسة العالمية.
- اتخاذ التدابير اللازمة للحد من هجرة العقول.
- التأكيد على ضرورة الحفاظ على مكانة اللغة العربية.

الخدمات الصحية:

- رفع مستوى الخدمات الصحية في المجتمعات العربية من خلال:
- التوسع في خدمات الرعاية الصحية الأساسية، وخاصة التأمين الصحي.
- التغطية الكاملة للمناطق الحضرية والريفية والصحراوية بالرعاية الصحية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية.
- التنسيق والتكامل بين الشركات المنتجة للدواء في الوطن العربي، في إطار إستراتيجية واضحة للتصنيع الدوائي العربي، واعتباره أحد مقومات الأمن القومي.
- تيسير إجراءات تسجيل الدواء في الدول العربية، والاعتراف المتبادل بها.

الحد من البطالة:

- يتطلب مواجهة زيادة معدلات البطالة في الدول العربية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق:
- توفير قاعدة بيانات عن واقع البطالة في الدول العربية.
- تنفيذ برامج إعادة تأهيل وتدريب العاطلين وفقاً لمتطلبات سوق العمل، بمشاركة القطاع الخاص.
- توفير مصادر التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- مشاركة مؤسسات رجال الأعمال والغرف الصناعية في تنفيذ برامج التأهيل والتدريب.
- تفعيل الاتفاقيات الموقعة بين الدول العربية في مجال العمل.
- تكليف منظمة العمل العربية لتنفيذ مشروع البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة من خلال أجهزتها القائمة.

الملكية الفكرية:

- اتساقاً مع الاتفاقات الدولية، وحفاظاً على الحقوق العربية يتعين اتباع ما يلي:
- اتخاذ الخطوات اللازمة على الصعيد الوطني لحماية حقوق الملكية الفكرية للمبدعين والمبتكرين.
- توفير الموارد المالية والدعم الفني لتشجيع المخترعين على مزيد من الاختراعات، واستكمال وتطبيق اختراعاتهم.
- زيادة الاهتمام بحقوق الملكية الفكرية وتوظيفها للتقدم الاقتصادي والتنموي للدول العربية.
- تطوير التشريعات الوطنية بما يتواءم مع الالتزامات الدولية.

- وضع الآليات الملائمة لتعزيز التنسيق والتعاون بين الدول العربية لمحاربة التقليد والاستغلال غير المشروع. وتبادل التشريعات والتجارب والتطبيقات القضائية، بما في ذلك الإجراءات والتدابير المتخذة، لحماية حقوق المبتكرين والمبدعين العرب.

الهجرة:

يتطلب التعامل مع الهجرة ما يلي:

- تنظيم هجرة العمال العرب إلى الخارج.
- صيانة حقوق العمال المهاجرين خارج الوطن العربي.
- تعزيز فوائد الهجرة لصالح التنمية والتكامل الإقليمي العربي.
- زيادة مساهمة الكفاءات بالمهجر في جهود التنمية وطنياً وعربياً.
- التأكيد على مبدأ المسؤولية المشتركة بين الدول المصدرة والمستقبلة، لرعاية المهاجرين واستيعاب العائدين، ومحاربة الهجرة غير الشرعية.
- التفاوض العربي الجماعي مع الأطراف الأجنبية لحماية حقوق المهاجرين، وتنسيق المواقف العربية لخدمة قضاياهم.

الشباب:

تعزيز دور الشباب يتطلب:

- تمكين الشباب العربي وضمان مشاركته الفاعلة في عملية التنمية بمختلف مجالاتها، وتشجيع روح المبادرة لديه.
- تنمية قدرات الشباب بشكل متكامل وإيلاء رعايتهم صحياً ومعنوياً باهتمام كبير وعلى وجه خاص زيادة الوعي لديهم بمخاطر التدخين والمخدرات.
- بناء قاعدة معلومات لرصد الواقع الاجتماعي والاقتصادي للشباب العربي.

الإسكان:

توفير السكن المناسب يتطلب:

- قيام الدولة بإنشاء إسكان مناسب منخفض التكلفة.
- تنظيم التخطيط العمراني في المدن الجديدة.
- تشجيع الحركة التعاونية في بناء إسكان مناسب.
- الحد من انتشار العشوائيات.
- تعزيز ودعم الشراكات بين الحكومات والقطاع الخاص ومؤسسات التمويل، في إطار برنامج شامل للاستثمار العقاري في المنطقة العربية.

الحد من الفقر:

إن الحد من الفقر يتطلب:

- تحقيق أهداف الألفية، والحد من وطأة الفقر، وإيجاد فرص العمل للشباب، وزيادة النمو الاقتصادي في المنطقة ورفع مستوى مرونة سوق العمل.
- تنفيذ الإعلان العربي لتحقيق الأهداف التنموية للألفية بهدف إيجاد السبل الكفيلة التي تمكن الدول العربية الأقل نمواً من متابعة تحقيق الأهداف التنموية للألفية برسم السياسات الملائمة ووضع الإطار الزمني لها، والبحث في العقبات واقتراح المنهجيات التي تكفل لخطط التنمية النجاح المطلوب.

البيئة:

استدامة البيئة العربية تتطلب:

- تفعيل الإعلان الوزاري العربي حول التغير المناخي.
- بناء وتعزيز القدرات للحد من مخاطر الكوارث وحالات الطوارئ.
- تطوير الهياكل المؤسسية والتشريعات والسياسات لحماية البيئة العربية، وتطبيق الإدارة المتكاملة للنفايات.
- تعزيز دور المؤسسات العربية المعنية بالبيئة بما في ذلك مرفق البيئة العربي.
- تشجيع الجمعيات غير الحكومية ووسائل الإعلام في توعية المواطنين ومتخذي القرار بمختلف قضايا البيئة.

السياحة:

رفع نسبة مساهمة السياحة العربية في الاقتصادات العربية عن طريق:

- تشجيع السياحة العربية البينية.
- مراعاة مفاهيم السياحة المستدامة لحماية المقومات السياحية التي تتمتع بها الدول العربية.
- توفير المناخ الملائم للاستثمار في القطاع السياحي لتشجيع القطاع الخاص العربي على زيادة استثماراته في هذا القطاع.
- تنمية وتأهيل الكوادر العربية المشتغلة في صناعة السياحة.

القطاع الخاص:

القطاع الخاص ركيزة للعمل الاقتصادي والتنموي المشترك، وتشجيعه يتطلب:

- قيام القطاع الخاص العربي بمسؤوليات متزايدة في النشاط الاقتصادي بالدول العربية.
- تعزيز المسؤولية الاجتماعية لدى القطاع الخاص.

- تسهيل إجراءات انتقال رجال الأعمال والمستثمرين العرب.
- تشجيع وتسهيل الاستثمار العربي الخاص في الدول العربية.

المجتمع المدني:

يضطلع المجتمع المدني بأدوار مكملة للجهود الحكومية وموازية لها، لتحقيق المزيد من التنمية، مما يتطلب:

- تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني لتضطلع بمسئولياتها تجاه المجتمع.
- تطوير التشريعات في الدول العربية لتعزيز التعاون بين الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني.
- تبادل التجارب الناجحة بين مؤسسات المجتمع المدني.

العلاقات العربية الدولية:

الدفع بالعلاقات العربية مع مختلف الدول والتجمعات الدولية بما يحقق المصالح المتبادلة من خلال:

- تعزيز علاقات التعاون في مختلف المجالات مع الدول والتجمعات والتكتلات الإقليمية والدولية.
- زيادة التعاون مع منظومة الأمم المتحدة، وتطوير العلاقة بين العالم العربي والمنظمات الدولية.
- دعم المواقف العربية في المنظمات الدولية والإقليمية، بما في ذلك دعم جهود الدول العربية الساعية إلى الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

تنفيذ برنامج العمل:

دعوة الدول العربية إلى وضع السياسات والإجراءات اللازمة لتنفيذ برنامج العمل بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والمجالس الوزارية، والمنظمات العربية المتخصصة، ومؤسسات التمويل العربية، وبمشاركة القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

آلية المتابعة:

يكلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية بمتابعة تنفيذ الإعلان، وبرنامج العمل، وقرارات القمة، وتقديم تقارير متابعة حول التقدم المحرز في التنفيذ بشكل دوري إلى القمم العربية.

ق - 032/(01/09)/05 - ق (0816)



قمة التضامن مع الشعب الفلسطيني في غزة

بيان وقرارات

القمة العربية الاقتصادية والتنمية والاجتماعية

الكويت: 20 يناير/كانون الثاني 2009

فهرس البيان والقرارات
الصادر عن القمة العربية الاقتصادية والتنمية والاجتماعية
الكويت 19-20/1/2009

- 2 بيان بشأن العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة.....
- 3 إعادة إعمار قطاع غزة.....
- 4 الأوضاع الصحية للشعب الفلسطيني في قطاع غزة.....
- 6 الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصادات العربية.....
- 8 مشروعات الربط الكهربائي العربي.....
- 10 مخطط الربط البري العربي بالسكك الحديدية.....
- 12 البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي.....
- 14 الاتحاد الجمركي العربي.....
- 15 الأمن المائي العربي.....
- 17 البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية.....
- 19 البرنامج العربي للحد من الفقر في الدول العربية.....
- 21 البرنامج العربي لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية.....
- 22 تطوير التعليم في الوطن العربي.....
- 23 تحسين مستوى الرعاية الصحية.....
- 24 دور القطاع الخاص في دعم العمل العربي المشترك.....
- 25 تفعيل دور منظمات المجتمع المدني العربية.....
- 26 التحضير للقمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية القادمة.....
- توجيه الشكر والتقدير لدولة الكويت لاستضافتها للقمة العربية
- 27 الاقتصادية والتنمية والاجتماعية.....



ق-032/01/09/27- ص(0890)

قمة التضامن مع الشعب الفلسطيني في غزة

بيان بشأن

العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة

إن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة المنعقد في دولة الكويت بتاريخ 19-20/1/2009، وبعد أن تدارس مستجدات الوضع الخطير الناجم عن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة والخطوات الواجب اتخاذها،

يتوجه المجلس بتحيةة إكبار وإجلال للشعب الفلسطيني في مقاومته الباسلة لمواجهة العدوان الإسرائيلي، ويدين هذا العدوان الهمجي الذي أوقع الآلاف من الشهداء والجرحى وحدث دماراً هائلاً، ويطالب بوقف العدوان الإسرائيلي والانسحاب فورياً من قطاع غزة، وتثبيت وقف إطلاق النار ورفع الحصار الجائر، ويحمل إسرائيل المسؤولية القانونية عما ارتكبه من جرائم حرب واتخاذ ما يلزم نحو ملاحقة مرتكبي هذه الجرائم.

كما أكد القادة عزمهم على تقديم كافة أشكال الدعم لمساعدة الشعب الفلسطيني وإعادة إعمار غزة، ورحبوا بالمساهمات التي تم الإعلان عنها في هذا الإطار.

كما كلف القادة وزراء الخارجية والأمين العام بمتابعة التشاور حول مستجدات هذا الموضوع، والدفع بالجهود العربية لتحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية، وتنقية الأجواء العربية بالبناء على مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود وما تم تحقيقه في قمة الكويت في هذا المجال. كما يتوجهون بالشكر والتقدير إلى صاحب السمو الأمير صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت على ما قام به من مساعٍ حميدة وجهود مقدرة لإنجاح أعمال القمة.

(بيان قمة رقم 1 د.ع (1)- ج 4 - 2009/1/20)

إعادة إعمار قطاع غزة

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام إلى القمة العربية الاقتصادية والتنمية والاجتماعية،
- وإذ يشيد بصمود أهالي قطاع غزة،
- وإذ يشير إلى بشاعة ما ارتكبه إسرائيل من تدمير وحشي لقطاع غزة،
- وإذ يحمل إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، مسؤولية تدمير قطاع غزة والالتزامات المترتبة على إعادة إعمار ما دمره عدوانها على قطاع غزة والشعب الفلسطيني،
- وإذ يؤكد على أهمية مساعدة أهالي قطاع غزة على مواجهة آثار هذا التدمير الوحشي،
- وإذ يؤكد أهمية وضع آلية عملية مناسبة لدعم صمود أهالي قطاع غزة وتأهيل اقتصاد القطاع،
- وإذ يؤكد على استمرار الدعم المقدم لصمود الشعب الفلسطيني، وللسلطة الوطنية الفلسطينية وغيرها،

يقرر

- 1- إعادة إعمار قطاع غزة من خلال برامج إعادة تأهيل وبناء، بالتنسيق مع السلطة الوطنية الفلسطينية، وفق الآليات العربية والدولية المعتمدة لدعم الشعب الفلسطيني.
- 2- الاستمرار في تقديم المساعدات الإنسانية والإغاثة لأهالي قطاع غزة.
- 3- دعوة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لسرعة حصر وتقييم لحجم الدمار الذي لحق بقطاع غزة.
- 4- الترحيب بدعوة جمهورية مصر العربية بتنظيم مؤتمر دولي للمانحين بهدف توفير التمويل اللازم لإعادة إعمار قطاع غزة، ووضع الآلية المناسبة لذلك، والاستفادة من الإمكانيات المتوفرة للمنظمات الإقليمية والدولية.

الأوضاع الصحية للشعب الفلسطيني في قطاع غزة

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام إلى القمة العربية الاقتصادية والتنمية والاجتماعية،
- وعلى قرار مجلس وزراء الصحة العرب الصادر عن اجتماعه الطارئ الذي عقد في الرياض بتاريخ 13 يناير/كانون ثاني 2009 بشأن الأوضاع الصحية والإنسانية للشعب الفلسطيني في قطاع غزة،
- إذ يؤكد على القرارات والمواثيق الدولية لحماية حقوق الإنسان ومنها الحماية الصحية،
- وإذ يعرب عن إدانته للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وممارسات العنف والقتل والقمع والحصار التي تتفاقم حدتها على المدنيين العزل، وأسفرت عن سقوط مئات القتلى وآلاف الجرحى لاسيما الأطفال والنساء وكبار السن،
- وإذ يشير إلى التدهور الشديد للأوضاع الصحية والنقص الحاد في الموارد المالية والطبية والبشرية في قطاع غزة،
- وإذ يؤكد على حق المرضى والعاملين الطبيين وغيرهم في الوصول إلى المؤسسات الصحية في قطاع غزة،
- وإذ يدين عدم احترام جيش الاحتلال الإسرائيلي لسيارات الإسعاف الفلسطينية والعاملين الطبيين وعدم ضمان الحماية لهم مما أدى إلى وقوع ضحايا بين أولئك العاملين والقيود التي تفرضها قوات الاحتلال على حركتهم مما يعد انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي،

يقرر

- 1- تقديم الدعم المادي والفني اللازم لإعادة تأهيل البنية التحتية للخدمات الصحية وتحسين الأوضاع المعيشية لسكان القطاع، وتكليف مجلس وزراء الصحة العرب بإنشاء المستشفيات الميدانية في قطاع غزة، وتوفير الطواقم الطبية والكوادر الصحية القادرة على توفير الرعاية الصحية وتقديم الخدمات الطبية.

- 2- الطلب من الأمين العام للأمم المتحدة، تكليف المديرية العامة لمنظمة الصحة العالمية إرسال لجنة لتقصي الحقائق بشأن الأوضاع الصحية والاجتماعية والمعيشية في قطاع غزة ورفع تقرير عن الآثار المباشرة وغير المباشرة لاستخدام إسرائيل للأسلحة المحرمة دولياً على الصحة العامة للشعب الفلسطيني والأضرار الناجمة عنها.
- 3- تكليف الأمين العام لجامعة الدول العربية، بمطالبة اللجنة الدولية للصليب الأحمر تقديم كافة أشكال الدعم المادي والصحي للشعب الفلسطيني في قطاع غزة، بما في ذلك إقامة المستشفيات الميدانية، وتفعيل الاتفاقيات الدولية فيما يخص حماية الطواقم الطبية وسيارات الإسعاف ومنع الاعتداءات عليهم.
- 4- الدعوة لعقد اجتماع عاجل للدول الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة المعنية بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب والواقعين تحت الاحتلال العسكري، لإعمال مبادئ الاتفاقية وتطبيق بنودها لحماية المدنيين في قطاع غزة من الاعتداءات العسكرية عليهم وعلى ممتلكاتهم.

(ق.ق: 2 د.ع (1) - ج 4 - 2009/1/20)

**الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على
الاقتصادات العربية**

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام إلى القمة العربية الاقتصادية والتنمية والاجتماعية،
- وعلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته غير العادية رقم (ق 1756- د.غ.ع - 2008/12/4)،
- وعلى دراسة صندوق النقد العربي حول " الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصادات العربية"،
- وعلى دراسة منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك"،
- وعلى نتائج الاجتماع المشترك لوزراء المالية العرب ومحافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية ورؤساء صناديق التمويل العربية لبحث تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصادات العربية الذي عقد بالكويت يوم 14 /1/ 2009،

يقرر

- 1- التأكيد على استمرار مساندة الدول العربية لمؤسساتها المالية الوطنية وتعزيز الرقابة والإشراف عليها.
- 2- ممارسة الدول العربية دوراً أكثر فاعلية في العلاقات الاقتصادية الدولية والمشاركة في الجهود الدولية لضمان الاستقرار المالي العالمي.
- 3- قيام محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية بزيادة التنسيق والترابط بين الأجهزة الرقابية في الدول العربية.
- 4- التأكيد على استمرار تقديم الدعم للمؤسسات المالية العربية للقيام بدور فاعل في زيادة التدفقات المالية العربية والاستثمارات العربية البينية وعلى الأخص المشاريع التكاملية العربية، ومساعدة الدول العربية في جهودها لتحسين مناخ الاستثمار.
- 5- اتخاذ التدابير اللازمة من قبل المؤسسات المالية العربية لاستشراف أي تطورات مستقبلية لتداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصادات العربية وتقديم بدائل لسبل مواجهة ذلك.

- 6- . التأكيد على أهمية استقرار أسعار النفط في السوق العالمية بما يراعي المصالح الاقتصادية للمنتجين والمستهلكين.
- 7- زيادة التنسيق بين وزراء المالية في الدول العربية وتكليفهم ببحث الأسلوب الأمثل لذلك.

(ق.ق: 3 د.ع (1) - ج 4 - 2009/1/20)

مشروعات الربط الكهربائي العربي

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام إلى القمة العربية الاقتصادية والتنمية والاجتماعية،
- وعلى وثيقة مشروع "تعزيز مشروعات الربط الكهربائي العربي" المقدمة من المكتب التنفيذي لمجلس الوزراء العرب المعنيين بشؤون الكهرباء،
- وعلى تقرير وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته غير العادية (2-4 ديسمبر/كانون الأول 2008)،
- وإذ يستذكر قرارات القمم العربية المتعاقبة في هذا الصدد: القرار رقم 212 (الفقرة ثالثاً) الصادر عن القمة الثالثة عشرة (عمان 2001)، والقرار رقم 236 الصادر عن القمة الرابعة عشرة (بيروت 2002)، والقرار رقم 311 الصادر عن القمة العربية السابعة عشرة (الجزائر 2005)،
- وإذ يؤكد على أهمية القرار رقم 399 الصادر عن القمة العربية التاسعة عشرة (الرياض 2007) حول إنجاز دراسة "الربط الكهربائي العربي الشامل وتقييم استغلال الغاز الطبيعي لتصدير الكهرباء" ودورها في إنشاء سوق عربية للطاقة الكهربائية،

يقرر

- أولاً: الإسراع في الانتهاء من مشروعات الربط الكهربائي العربي وفقاً لوثيقة المشروع "تعزيز مشروعات الربط الكهربائي العربي"، والعمل على استكمال ما تبقى وفقاً للأولويات التي يقرها مجلس الوزراء العرب المعنيين بشؤون الكهرباء.
- ثانياً: أن تقوم الدول العربية باتخاذ الخطوات اللازمة لوضع مشروعات الربط الكهربائي العربي موضع التنفيذ دون عوائق، بما في ذلك تعديل ومواءمة واستحداث التشريعات الوطنية، والأطر التنظيمية ذات الصلة.
- ثالثاً: الطلب من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي مواصلة توفير التمويل اللازم لتنفيذ مشروعات الربط الكهربائي العربي، ووضع آلية لتمويل تنفيذ هذه

المشروعات على أسس تجارية بمشاركة القطاع الخاص، والتأكيد على أهمية دور ذلك القطاع في نقل وتوطين التقنية الحديثة.

رابعاً: إشراك القطاع الخاص في المشاريع الخاصة بإنشاء سوق عربية للطاقة الكهربائية.

خامساً: تكليف مجلس الوزراء العرب المعنيين بشؤون الكهرباء بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بوضع البرنامج الزمني وآلية التنفيذ لاستكمال مشروعات الربط الكهربائي العربي، وإعداد تقرير دوري للجنة حول التقدم المحرز في هذا الشأن.

(ق.ق: 4 د.ع (1) - ج 4 - 2009/1/20)

مخطط الربط البري العربي بالسكك الحديدية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام إلى القمة العربية الاقتصادية والتنمية والاجتماعية،
- وعلى وثيقة مخطط الربط البري العربي بالسكك الحديدية التي وافق عليها مجلس وزراء النقل العرب بموجب قراره رقم (308) الصادر في دورته (21) بتاريخ 2008/10/29،
- وعلى تقرير وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته غير العادية (2-4 ديسمبر/كانون الأول 2008)،
- وإذ يستذكر القرارات المتعاقبة للقمة العربية بشأن تعزيز قطاع النقل العربي وتقوية شبكة الربط العربية براً وبحراً وجواً،
- وإذ يستذكر الاتفاقين الإقليميين المعتمدين في إطار لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بشأن الطرق والسكك الحديدية الدولية في المشرق العربي وكذلك البرامج والمشاريع في هذين المجالين والمتفق عليها في إطار اتحاد المغرب العربي،
- وإدراكاً لأهمية تحقيق الربط بين الدول العربية بشبكات متكاملة من البنى الأساسية اللازمة لتيسير التكامل الاقتصادي العربي،
- وفي إطار رؤية إستراتيجية متكاملة لتطوير قطاع النقل العربي بأنماطه المختلفة براً وبحراً وجواً،
- ونظراً للمزايا المؤكدة للسكك الحديدية من حيث كلفة النقل وسلامته وتوفير الطاقة،
- وإذ يشكر الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي على التزامه بتمويل إنجاز دراسة فنية واقتصادية مستفيضة للمخطط المذكور،

يقرر

أولاً: إطلاق مشروع الربط البري العربي بالسكك الحديدية، طبقاً لوثيقة المخطط التي وافق عليها مجلس وزراء النقل العرب، وقيام الدول الأعضاء باتخاذ الخطوات اللازمة

لتعديل ومواءمة التشريعات الوطنية والأطر التنظيمية ذات الصلة لوضع مشروعات المخطط موضع التنفيذ دون معوقات.

ثانياً: وضع آلية لتمويل تنفيذ هذه المشروعات على أسس تجارية، تكون المساهمة فيها مفتوحة أمام القطاع الخاص ومؤسسات التمويل العربية وصناديق التمويل العربية والإقليمية والدولية. ودعوة القطاع الخاص إلى الاستثمار في تنفيذ وتشغيل تلك المشروعات.

ثالثاً: الطلب من مؤسسات التمويل العربية والإقليمية والدولية المساهمة في تمويل تنفيذ هذه المشروعات.

رابعاً: تكليف مجلس وزراء النقل العرب بمتابعة تنفيذ مشروعات مخطط الربط البري العربي بالسكك الحديدية، وما يتطلبه ذلك من إعداد اتفاقية لهذا الغرض. وتقديم تقرير دوري حول التقدم المحرز في التنفيذ إلى القمة.

(ق.ق: 5 د.ع (1) - ج 4 - 2009/1/20)

البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام إلى القمة العربية الاقتصادية والتنمية والاجتماعية،
- وعلى على الإستراتيجية العربية للتنمية الزراعية المستدامة المعتمدة من قمة الرياض 2007،
- وعلى إعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمية 2008،
- وعلى وثيقة مشروع البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي 2008 المقدمة من المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الموافق عليها من قبل الجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية في دورتها (30) بالقرار رقم (ق 23 بتاريخ 2008/4/30)،
- وعلى إعلان المؤتمر رفيع المستوى لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة المعني بالأمن الغذائي العالمي: تحديات تغير المناخ والطاقة الحيوية (روما 2008/6/5)،
- وعلى تقرير وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته غير العادية (2-4 ديسمبر/كانون الأول 2008)،
- وإدراكاً بأن حالة عدم الاستقرار التي تتسم بها الأسواق العالمية للسلع الغذائية وتذبذب أسعارها وتزايد استخدام المحاصيل الغذائية من قبل بعض الدول المتقدمة لإنتاج الوقود الحيوي، تعرض المنطقة العربية للمخاطر، ولها تداعياتها على الأمن الغذائي العربي على المدى القصير والطويل، خصوصاً في ظل تزايد الفجوة الغذائية العربية ومحدودية الاستثمار في المشروعات التكاملية الزراعية العربية،
- وإيماناً بقدرة المنطقة العربية على الاعتماد على الذات لإنتاج الجزء الأكبر من احتياجاتها الغذائية، وتوفير وإتاحة إمدادات غذائية كافية للشعوب العربية، خاصة من السلع الغذائية الأساسية،
- والتزاماً بتحقيق الأمن الغذائي العربي، باعتباره سياسة وطنية وعربية دائمة لتحقيق الأمن القومي العربي،

٦ - وإذ يرحب باقتراح منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة عقد مؤتمر عالمي لرؤساء الدول والحكومات في عام 2009 حول حوكمة الأمن الغذائي العالمي،

يقرر

- أولاً: إطلاق البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي.
- ثانياً: تكليف حكومات الدول العربية المستفيدة من مكونات البرنامج بمنح مزايا تفضيلية خاصة للاستثمار في المجالات المحددة بالبرنامج.
- ثالثاً: الطلب من المؤسسات والصناديق الإنمائية العربية والإقليمية والدولية المساهمة في توفير المتطلبات المالية اللازمة في تنفيذ البرنامج.
- رابعاً: دعوة القطاع الخاص إلى الاستثمار في تنفيذ البرنامج.
- خامساً: تكليف المنظمة العربية للتنمية الزراعية بمتابعة التنفيذ، بالتنسيق مع كافة الجهات المعنية وتقديم تقرير دوري حول التقدم المحرز إلى القمة.

(ق.ق: 6 د.ع (1) - ج 4 - 2009/1/20)

الاتحاد الجمركي العربي

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام إلى القمة العربية الاقتصادية والتنمية والاجتماعية،
- وعلى تقرير وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته غير العادية (2-4 ديسمبر/كانون الأول 2008)،
- وإذ يستذكر المجلس قراراته السابقة بشأن إقامة الاتحاد الجمركي العربي، وآخرها قرار قمة الرياض 2007 رقم 392 بشأن الموافقة على الهيكل العام للبرنامج التنفيذي للاتحاد الجمركي العربي،
- والتزاماً بإنهاء كافة القيود غير الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل التي تعيق تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،
- وتأكيداً لرغبة القمة العربية الاقتصادية والتنمية والاجتماعية في البدء باتخاذ الخطوات العملية نحو إقامة الاتحاد الجمركي العربي وصولاً إلى السوق العربية المشتركة،

يقرر

- أولاً: الانتهاء من استكمال كافة متطلبات إقامة الاتحاد الجمركي العربي والتطبيق الكامل له عام 2015. واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة من قبل الدول المؤهلة، تمهيداً للوصول إلى السوق العربية المشتركة.
- ثانياً: تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإنجاز كافة الإجراءات اللازمة لذلك، وفق التوقيينات المحددة في برنامج العمل لإقامة الاتحاد الجمركي العربي.
- ثالثاً: أن يقدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقريراً دورياً عن التقدم المحرز إلى القمة.

الأمن المائي العربي

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام إلى القمة العربية الاقتصادية والتنمية والاجتماعية،
- وعلى قرار الجمعية العمومية للمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) في دورته (29) رقم 9 بتاريخ 21-22 مايو/أيار 2008 الذي اعتمد وثيقة مشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية لتحقيق تنمية مستدامة في المنطقة العربية، المقدم من المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)،
- وعلى تقرير وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته غير العادية (2-4 ديسمبر/كانون الأول 2008)،
- وإذ يستذكر أن المنطقة العربية بها 5% من سكان العالم و1% فقط من موارد المياه العالمية وأن 60% من موارد المنطقة العربية المائية تأتي من خارج المنطقة وهو ما يجعل المنطقة العربية من أفقر مناطق العالم في موارد المياه، كما تواجهها تحديات تؤثر على الأمن القومي العربي،
- وفي ظل التحديات التي يفرضها تغير المناخ وزيادة حرارة الأرض وما ينتج عنها من آثار سلبية على الموارد المائية المحدودة في الوطن العربي التي تعاني من عجز يتوقع أن يزداد في المستقبل، وما يمكن أن يترتب عليه من تبعات سياسية واقتصادية واجتماعية،
- وإيماناً بأهمية اعتماد النهج المتكامل في إدارة الموارد المائية، ورفع كفاءة استعمال المياه في المنطقة العربية، وتوطين التقنيات المناسبة في إدارة تلك الموارد، وضرورة التوسع في استعمال الموارد المائية غير التقليدية،

يقرر

أولاً: تكليف المجلس الوزاري العربي للمياه بوضع إستراتيجية للأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة.

- ثانياً: 1- الموافقة على مشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية لتحقيق تنمية مستدامة في المنطقة العربية.
- 2- دعوة صناديق ومؤسسات التمويل العربية للمساهمة في تمويل تنفيذ المشروع.
- 3- تكليف المجلس الوزاري العربي للمياه بالتعاون مع المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة في متابعة تنفيذ المشروع بالتعاون مع المؤسسات الوطنية المعنية بالدول العربية.
- ثالثاً : أن يقدم المجلس الوزاري العربي للمياه تقريراً دورياً حول التقدم المحرز في تنفيذ القرار إلى القمة.

(ق.ق: 8 د.ع (1) - ج 4 - 2009/1/20)

**البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من
البطالة في الدول العربية**

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
 - وعلى تقرير الأمين العام إلى القمة العربية الاقتصادية والتنمية والاجتماعية،
 - وعلى قرار مؤتمر العمل العربي رقم 1369 بتاريخ 2008/3/1،
 - وعلى وثيقة البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية،
 - وعلى تقرير وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته غير العادية (2-4 ديسمبر/كانون الأول 2008)،
 - وعلى نتائج المنتدى العربي للتنمية والتشغيل (الدوحة : 15-16/11/2008) وإعلان الدوحة الصادر عنه،
- وإذ يؤكد على أن العمل قيمة إنسانية وحضارية، وأن العمل حق وواجب يجب توفيره بكفاية وعدل،
- وإذ يؤكد مجدداً على أن التشغيل المنتج من أهم مضامين التنمية،
- وإذ يشير إلى أن البطالة أصبحت ظاهرة عامة تهدد السلم الاجتماعي،

يقرر

- أولاً: تنفيذ البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية من خلال منظمة العمل العربية وأجهزتها القائمة والجهات المعنية في الدول العربية.
- ثانياً: اعتماد الفترة من 2010 - 2020 عقداً عربياً للتشغيل وخفض البطالة إلى النصف بحلول عام 2020، وإعطاء أولوية متقدمة في سياسات التنمية في الدول العربية لدعم التشغيل المجزي والمنتج وإيجاد فرص العمل، والحد من البطالة، وتحسين ظروف حياة وعمل المشتغلين.
- ثالثاً: تركيز الجهود الوطنية والعربية لدعم التنمية البشرية والتدريب الفعال المتوافق مع احتياجات سوق العمل، ورفع الكفاءة الإنتاجية للغامل العربي، والسعي لتطوير ثلاثة من مراكز التدريب القائمة في الدول العربية.

رابعاً: تتخذ حكومات الدول العربية الإجراءات اللازمة لتيسير تنقل الأيدي العاملة العربية بين الدول الأعضاء وفقاً لمتطلباتها.

خامساً: دعم مبادرات القطاع الخاص ومؤسسات وصناديق التمويل العربية لتنفيذ برامج التشغيل وخفض معدلات البطالة على المستويين الوطني والعربي.

سادساً: تكليف منظمة العمل العربية والأمانة العامة للجامعة بتقديم تقرير دوري حول التقدم المحرز إلى القمة.

(ق.ق: 9 د.ع (1) - ج 4 - 20/1/2009)

البرنامج العربي للحد من الفقر في الدول العربية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام إلى القمة العربية الاقتصادية والتنمية والاجتماعية،
- وعلى وثيقة البرنامج العربي لتنفيذ الإستراتيجية العربية للحد من الفقر في الدول العربية،
- وعلى تقرير وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته غير العاديةية (2-4 ديسمبر/كانون الأول 2008)،
- وإذ يؤكد على كافة قراراته المتعلقة بسياسات خفض الفقر في الوطن العربي وقرار قمة بيروت د.ع (14) رقم 240 بتاريخ 2002/3/28 بشأن معالجة الفقر في الوطن العربي،
- وإذ يشيد بما حققته الدول العربية في مجال خفض الفقر،
- وحرصاً على تحسين مستوى الحياة وزيادة الرفاه لمواطني الدول العربية،
- وإذ يؤكد من جديد على عزم القادة العرب، على تحقيق التقدم الاجتماعي، وإنهاء كافة مظاهر التهميش والإقصاء، والحفاظ على تماسك النسيج الاجتماعي في المجتمعات العربية،
- وإذ يؤكد على أهمية مواصلة البرامج الخاصة بسياسات خفض الفقر وتوفير التمويل اللازم لشبكات الأمن الاجتماعي،
- وإذ يشدد على الالتزام بإنجاز الأهداف التنموية للألفية وتعزيز مساراتها وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 55/2 بتاريخ 2000/9/8،

يقرر

- أولاً: تنفيذ البرنامج العربي للحد من الفقر في الدول العربية لمدة 4 سنوات وتمويل مشروعاته، ودعوة مؤسسات التمويل العربية إلى المساهمة في تمويله.
- ثانياً: وضع سياسات اقتصادية اجتماعية تتيح خفض معدلات الفقر إلى النصف في فترة أقصاها 2015.
- ثالثاً: الالتزام بتمويل شبكات الأمن الاجتماعي، وتوفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

رابعة: تكليف مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بمتابعة تنفيذ البرنامج، وتقديم تقرير
حول التقدم المحرز في هذا الشأن إلى القمة.

(ق.ق: 10 د.ع (1) - ج 4 - 2009/1/20)

البرنامج العربي لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام إلى القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية،
- وعلى وثيقة البرنامج العربي لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية في الدول العربية الأقل نمواً،
- وعلى تقرير وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته غير العادية (2-4 ديسمبر/كانون الأول 2008)،
- وإذ يؤكد على قراراته السابقة وآخرها قرار قمة الخرطوم د.ع (18) رقم 356 بتاريخ 2006/3/29 بشأن الإعلان العربي للأهداف التنموية للألفية،
- وإذ يقر بالأهمية القصوى لإنجاز برامج التنمية البشرية واستدامتها من أجل توسيع خيارات الناس،
- وإذ يشدد على الالتزام بإنجاز الأهداف التنموية للألفية وتعزيز مساراتها وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 55/2 بتاريخ 2000/9/8،

يقرر

- أولاً: تنفيذ الإعلان العربي لتحقيق الأهداف التنموية للألفية خلال الفترة 2009-2015 مع التركيز على الدول العربية الأقل نمواً.
- ثانياً: تقوم الدول العربية الأقل نمواً بتقديم تقرير سنوي إلى الأمانة العامة للجامعة حول ما أحرزته من تقدم في تنفيذ الأهداف التنموية للألفية، ويتم تحديد المساعدات وفقاً لما يتم إقراره من تقدم في هذا الشأن.
- ثالثاً: تكليف المجالس الوزارية، والمنظمات العربية المتخصصة بالتنسيق مع الأمانة العامة بمتابعة تنفيذ البرنامج وتقديم تقرير حول التقدم المحرز إلى القمة.

تطوير التعليم في الوطن العربي

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام إلى القمة العربية الاقتصادية والتنمية والاجتماعية،
- وعلى على قرارات القمة العربية ذات الصلة بتطوير التعليم في الوطن العربي،
- وعلى تقرير وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته غير العادية (2-4 ديسمبر/كانون الأول 2008)،
- وإذ يؤكد على قرارات القمة العربية في الخرطوم 2006، والرياض 2007، ودمشق 2008، بشأن تطوير التعليم في الوطن العربي،
- وإذ يؤكد على أهمية تطوير التعليم في الوطن العربي بوصفه مكوناً رئيساً للتنمية الشاملة في الدول العربية، والارتقاء بمستوى معيشة المواطن العربي،
- وإذ يشير إلى ضرورة الاهتمام بتنفيذ ما ورد من أهداف ووسائل وبرامج في خطة تطوير التعليم في الوطن العربي،

يقرر

- أولاً: قيام الدول العربية بتنفيذ خطة تطوير التعليم في الوطن العربي خلال الفترة 2009-2019، وتعمل كل دولة على زيادة موازنة وزارة التعليم لديها، وتخصيص كافة الموارد اللازمة لها.
- ثانياً: دعم جهود الأمانة العامة والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لتنفيذ الخطة وبرامجها ومشاريعها، وتكليفها بإعداد تقارير دورية عما يتم إقراره في هذا الشأن، ترفع إلى القمة.

تحسين مستوى الرعاية الصحية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
 - وعلى تقرير الأمين العام إلى القمة العربية الاقتصادية والتنمية والاجتماعية،
 - وعلى القرارات الصادرة عن القمة العربية ذات الصلة بتطوير وتحسين الرعاية الصحية،
 - وعلى تقرير وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته غير العادية (2-4 ديسمبر/كانون الأول 2008)،
- وإذ يؤكد على تحسين مستوى الصحة العامة لمواطني الدول العربية، وتوحيد الجهود العربية في مختلف المجالات الصحية، والالتزام بالإستراتيجية العالمية للنظام الغذائي والنشاط البدني والصحي،
- وإدراكاً لأهمية تطوير المؤسسات الصحية في الدول الأعضاء، والعمل على تحسين الأداء وفقاً لمعايير الجودة المعتمدة،
- وإذ يشيد بالإنجازات التي حققتها الدول الأعضاء في الحد من انتشار الأمراض المعدية، وإدراكاً لأهمية مكافحة الأمراض غير المعدية وعلى رأسها داء السكري الذي تزايدت معدلات المصابين به في الدول العربية،

يقرر

- أولاً: مواصلة حكومات الدول العربية تحسين مستوى خدمات الرعاية الصحية الأولية وتطبيق نموذج طب الأسرة في دولها، ووضع ذلك في قمة أولويات برامج وزارات الصحة العربية، وتكليف مجلس وزراء الصحة العرب بإعداد مشروع عربي متكامل بهذا الشأن.
- ثانياً: تخصيص الموارد المالية اللازمة لوزارة الصحة في كل دولة وفقاً للمعايير الدولية لمنظمة الصحة العالمية بهذا الشأن.
- ثالثاً: تكليف مجلس وزراء الصحة العرب بتقديم تقرير دوري حول التقدم المحرز إلى القمة.

دور القطاع الخاص في دعم العمل
العربي المشترك

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
 - وعلى تقرير الأمين العام إلى القمة العربية الاقتصادية والتنمية والاجتماعية،
 - وعلى ورقة الاتحاد العام لغرف التجارة والزراعة والصناعة للبلاد العربية حول رؤية القطاع الخاص ومطالبه لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي،
- وتثميناً لجهود القطاع الخاص ومشاركته الفاعلة في الإعداد والتحصير للقمة الاقتصادية والتنمية والاجتماعية،

يقرر

- 1- مباركة جهود القطاع الخاص العربي في دعم العمل العربي المشترك ودعوته إلى الاستمرار في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية العربية.
- 2- دعم مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية الوطنية وفي تنفيذ مشروعات عربية مشتركة من أجل تعزيز العمل الاقتصادي العربي المشترك.
- 3- تعزيز مشاركة القطاع الخاص في متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن القمة الاقتصادية والتنمية والاجتماعية بالتعاون مع جامعة الدول العربية.

(ق.ق: 14 د.ع (1) - ج 4 - 2009/1/20)

تفعيل دور منظمات المجتمع المدني العربية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

▪ على مذكرة الأمانة العامة،

▪ وعلى تقرير الأمين العام إلى القمة العربية الاقتصادية والتنمية والاجتماعية،

- وإذ يؤكد على دور الشراكة الاجتماعية في تحقيق برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية،

- وإذ يشير إلى الدور المتنامي لمنظمات المجتمع المدني العربية في مختلف مجالات الحياة العامة،

- وإذ يستذكر قرار مجلس الجامعة على مستوى القمة رقم (280) د.ع (16) بتاريخ 2004/5/23 بشأن تطوير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والقرار رقم 433 د.ع (20) بتاريخ 2008/3/30 بشأن دعم وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني العربية،

يقرر

1- تفعيل دور المجتمع المدني في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتنمية وتعزيز الشراكة مع منظماته ومؤسساته، بما يحقق الأهداف التنموية والاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء.

2- دعم جهود منظمات المجتمع المدني العربية، على الصعيدين الإقليمي والدولي وخاصة نشاطاتها الرامية لإبراز الهوية العربية.

(ق.ق: 15 د.ع (1) - ج 4 - 2009/1/20)

**التحضير للقمة العربية الاقتصادية والتنمية
والاجتماعية القادمة**

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام إلى القمة العربية الاقتصادية والتنمية والاجتماعية،
- وعلى قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة (ق.ق. 365 - د.ع(19) - 2007/3/29) بتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة للجامعة بالإعداد للقمة الاقتصادية والتنمية والاجتماعية،
- وعلى مذكرة جمهورية مصر العربية بشأن طلب استضافتها للقمة العربية الاقتصادية والتنمية والاجتماعية القادمة،
- وعلى تقرير وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته غير العادية (مقر الأمانة العامة للجامعة: 2-4/12/2008)،

يقرر

- 1 الترحيب بدعوة جمهورية مصر العربية لاستضافة قمة عربية تنموية اقتصادية واجتماعية تعقد بعد عامين.
- 2 تكليف الأمين العام للجامعة بإجراء الاتصالات اللازمة لتحديد موعد انعقاد القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية القادمة والتحضير لها.

(ق.ق: 16 د.ع (1) - ج 4 - 2009/1/20)

توجيه الشكر والتقدير لدولة الكويت
لاستضافتها للقمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- تقديراً لدولة الكويت لاستضافتها الكريمة لأعمال القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية ولجهودها المقدرّة في إعداد وتنظيم هذه القمة،

يقرر

- 1- توجيه خالص التحية ووافر الامتنان إلى دولة الكويت أميراً وحكومتاً وشعباً، على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة التي أحيط بها الوفود المشاركة في القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية في الكويت.
- 2- الإعراب عن بالغ الشكر والعرفان لصاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت، للجهد الكبير الذي بذله لتوفير فرص انعقاد القمة وإنجاح أعمالها.

(ق.ق: 17 د.ع (1) - ج 4 - 2009/1/20)